2019/9/18 (png (1682×2379.2_329961_2013331

سمو ولي العهد يرأس جلسة مجلس الوزراء.. المجلس يشدد على أهمية إتخاذ موقف دولي واحد ضد الخطورة الإيرانية ويهيب بالإخوة العراقيين.. بتقية

وقال معاليه إن سمو ولي العهد في حديثه عن الأوضاع في الأراضي الفلسطينية شدد على أهمية اتخاذ موقف دولي واحد للوقوف في وجه الخطورة الإسرائيلية التي استهانت بما اتخذته الشرعية الدولية من قرارات وجددت وحملت ما انفقت عليه في معاهداتها مع الفلسطينيين بشأن كل ما يحقق الأمن والسلام والاستقرار وقادتها في عدوانها على الشعب الفلسطيني تقتيلا وتشريدا وتنكيلا وتهديما للمنازل وتخريبا للمزارع ومصبحيها المستمر للقضاء على البنى الأساسية للفلسطين.

وفي الشأن العراقي أهاب المجلس بالأخوة في العراق إلى إلى تجاوز ما ثر بلادهم به من محن وقلاقل والعمل يدا واحدة مع الحكومة العراقية للوصول إلى ما يتطلعون إليه من الأمن والأمان والاستقرار والعمل على تفويت الفرص على كل من يسعى إلى زعزعة الأمن وقتل الأبرياء من المواطنين عامة .

كما أطلع سمو ولي العهد المجلس على نتائج الاتصالات والمشاورات والمباحثات التي أجراها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز وسموه مع بعض قادة ومسئولي الدول الشقيقة والصديقة التي تمحورت حول مختلف القضايا والموضوعات .

وعلى الصعيد المحلي أفاد معالي وزير الثقافة والإعلام أن المجلس أعرب عن تقديره للجهود الكبيرة التي تقوم بها قوات الأمن السعودية في متابعة المفسدين في الأرض من أصحاب الفكر المنحرف من المنتمين للفئة الضالة ونجاح هذه القوات بتوفيق من الله في القبض على العديد منهم .

وشدد المجلس على أن الدولة ممثلة بقوات الأمن والقوات المسلحة كافة وتعاون المواطنين معها مسئولي بإذن الله وعونه ملاحقة كل مفسد منحرف يسعى إلى الإخلال بأمن الوطن وترويع الآمنين وقتل النفس المعصومة .

وفي الشأن الدولي رحب المجلس ببيان مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن تطورات الأوضاع في دارفور ورحب بالخطوات المتخذة من قبل الحكومة السودانية لتنفيذ تعهداتها بموجب الاتفاق الموقع مع أمين عام الأمم المتحدة بشأن تسوية الأزمة في دارفور . وأكد المجلس ما أشار إليه البيان من الالتزام والاحترام لسيادة السودان ووحدة أراضيه واستقلاله .

كما رحب المجلس بالإعلان عن استئناف المفاوضات بين الحكومة السودانية وحركتي التمرد في العاصمة النيجيرية / أبوجا / في ٢٣ أغسطس الحالي .

وأكد المجلس رفض أي تلويح بتدخل عسكري قسري في الإقليم أو فرض أي عقوبات على السودان وناشد المجلس المجتمع الدولي بإتاحة الزمن الكافي والمناسب للحكومة السودانية حتى تتمكن من القيام بتنفيذ تعهداتها المترتبة على اتفاقها مع الأمم المتحدة .

وأشار معالي الوزير الفارسي إلى أن المجلس عرض إلى نتائج الزيارة التفقدية التي قام بها صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني إلى محافظة الطائف التي حملت معها بشائر الخير لأهالي المحافظة والمراكز والقرى الشيطة بها بلقائه إخوانه وأبناءه المواطنين وتدشينه العديد من مشروعات الخير والنماء في الطائف وما يعود عليها وعلى ساكنيها وقاصديها من المصطافين بالراحة والطمأنينة .

وثمن سمو ولي العهد ما أبداه المواطنون في محافظة الطائف من مشاعر الولاء والحب والتقدير لكل ما قدمه وتقدمه الدولة عبر مختلف أجهزتها للمواطن أينما كان في أي جزء من الوطن مؤكدا حفظه الله أن الدولة ماضية بعون الله وتوفيقه في إيجاد المزيد من سبل التنمية والتطور في كل أنحاء المملكة .

وأنهى وزير الثقافة والإعلام بيانه مفيدا أن المجلس إثر استعراضه جدول الأعمال أصدر من القرارات ما يلي ..

أولا /

بعد الاطلاع على توصية المجلس الاقتصادي الأعلى بشأن منح مجموعة / اتحاد اتصالات / ترخيصا لتقديم خدمات الهاتف الجوال الجيل / الثاني / بتقنية / جي إس ام / والجيل / الثالث / بتقنية ٣ جي قرر مجلس الوزراء ما يلي ..

١ / الموافقة على الترخيص لـ / / اتحاد اتصالات / / بإنشاء وتشغيل شبكة الهاتف الجوال من الجيل الثاني بتقنية ٢ جي بجميع عناصرها وتقديم خدماتها كافة على المستوى المحلي والداخلي والدولي من خلال شبكته الخاصة وذلك بحسب ما ورد في العرض المقدم منه نظير مقابل مالي للحصول على هذا الترخيص قدره ١٦,٢٢٠,٠٠٠ / / اثنا عشر ألف مليون ومائتان وعشرة ملايين ريال يدفع للخزانة العامة مقدما على أن تستوفي هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات جميع شروط وإجراءات الترخيص المنصوص عليها نظاما .

٢ / الموافقة على الترخيص لـ / / اتحاد اتصالات / / بإنشاء وتشغيل شبكة الهاتف الجوال من الجيل الثالث بتقنية ٣ جي بجميع عناصرها وتقديم خدماتها كافة على المستوى المحلي والداخلي والدولي من خلال شبكته الخاصة به وذلك بحسب ما ورد في العرض المقدم منه نظير مقابل مالي للحصول على هذا الترخيص قدره / ٧٥٠,٠٠٠ و٧٥٣ / سبعمائة وثلاثة وخمسون مليونا وسبعمائة وخمسون ألف ريال يدفع للخزانة العامة مقدما على أن تستوفي هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات جميع شروط وإجراءات الترخيص المنصوص عليها نظاما .

٣ / يسعوفي المقابل المالي لتقديم الخدمات تجاريا والمقابل المالي للترخيص ومقابل استخدام الترددات ومقابل تخصيص واستخدام الأرقام وغير ذلك من أنواع المقابل المالي من / اتحاد اتصالات / / وفقا للأنظمة واللوائح والقرارات ذات الصلة .

٤ / منح شركة الاتصالات السعودية إذا تقدمت بطلب لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات خلال سنة من تاريخ صدور هذا القرار ترخيصا بتقديم خدمات الهاتف المحمول من الجيل / الثالث / بتقنية ٣ جي على أن يكون بالالتزامات الفنية والتشغيلية والتجارية نفسها كحد أدنى وبالمقابل المالي المدفوع بحسب عرض / / اتحاد اتصالات / / المشار إليه في الفقرة / ٢ / من هذا القرار على أن تستكمل هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات الإجراءات اللازمة لذلك .

ثانيا /

بعد الاطلاع على توصية المجلس الاقتصادي الأعلى بشأن تأسيس شركة سعودية مساهمة غرضها مزاولة أعمال الاتصالات وفقا للأنظمة المعمول بها قرر مجلس الوزراء ما يلي ..

١ / الموافقة على الترخيص بتأسيس شركة مساهمة سعودية باسم شركة / / اتحاد اتصالات / / وفقا لنظامها الأساسي المرافق للقرار .

٢ / تقارح نسبة / ٢٠ في المائة / من أسهم رأس مال الشركة أي / ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ / عشرون مليون سهم للاكتتاب العام خلال / ثلاثين / يوما من تاريخ نشر المرسوم الملكي المرخص بتأسيس الشركة. ٣ / تدوح نسبة / ٢٠ في المائة / على الأقل من الأسهم المخصصة للمؤسسين في سوق الأسهم السعودية خلال السنة / الثالثة / من تاريخ تأسيس الشركة .

وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك .

٤ / تقوم وزارة التجارة والصناعة وهيئة السوق المالية كل فيما يخصه بتنفيذ ما ورد في هذا القرار وذلك بعد التنسيق مع وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات .

ثالثا /

وافق المجلس على تعيينين بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة وذلك على النحو الآتي..

١ / تعيين سمو الأمير خالد بن سعود بن خالد آل سعود على وظيفة / سفير / بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الخارجية .

٢ / تعيين وحاب بن محمد بن إبراهيم مسعود على وظيفة / وزير مفوض ا / بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الخارجية .

سمو النائب الثاني في حديث صحفي لصحيفة الرياض .. حكومة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي العهد وضعت العناية بالإنسان أولى أهتماماتها.. بتقية

شتى التخصصات عائقا .وأضاف سموه قائلا: لا نريد لهذا أن يحدث ولا نريد أن نمام على وجود حقيقية تقول بأننا نملك ثروة من شأنها أن توفر أرقام ميزانيتنا المالية كل عام بل سنكون في حالة يقظة شاملة بأذلين الجهد لايجاد ثروات مساندة واشاعة فرص الاستثمار للآخرين وتوفر أنظمة وأجهزة ادارية قادرة على توفير الصورة الأفضل التي نريدها لوطننا ولأرضنا ، نحن مجتمع نملك فرصا واسعة لكي نضاعف قوانا الاقتصادية بأنظمة وقيادات ادارية جيدة الكفاءة وجهدة التحرك نحو الأفضل الذي نتجه اليه . واستعرض سموه بإيجاز بعض الخطوات التي اتخذت في هذا الصدد بينها اعداد الدراسات الخاصة بمشروع تنظيم الجهاز الحكومي والموظفين ووضع استراتيجية وطنية للتعليم العام للمواءمة بين مخرجات مؤسسات التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل. جاء ذلك في حديث صحفي لسمو النائب الثاني لصحيفة "الرياض" نشرته في عددها الصادر يوم السبت ٢١ / ٦ تحدث فيه سموه عن التعليم والاقتصاد والتنظيم الإداري والاقتصادي والقضائي.

وعن مدى النجاح الذي قطعته فكرة الحوار الوطني أوضح سمو النائب الثاني أن صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني – حفظه الله – مثلما دائما بارع في صيانة وحدة مجتمعه وصيانة مكاسبه هو رائد أسس تمهيدا رائعا لفكرة تخاطب المجتمع مع نفسه من خلال الحوار بين مختلف الافكار والتوجهات والمطالب كل ذلك يأتي عبر الحوار الوطني وهو تكريس للوحدة الوطنية . وقال سموه ان الدولة تتعهد ببناء الاساسيات للنمو وعندما تكون هناك وجهات نظر في التفاصيل وما هو الاجدر أن تكون له الاولوية فان ذلك يتم عبر الحوار الذي تمد فكرته رائدة ومميز بها سمو ولي العهد السلوك الاجتماعي رأيا وافكارا بما يخدم المصلحة العامة عبر تبادل الحوار فنحن نريد أن ندبي مؤسساتنا الجديدة وفق ما يفرزه التشاهم من ايجابيات.

وأضاف سموه: ان من يقدمون مطالب اصلاح يراد بها القفز على حقيقة أوضاع المجتمع انما يريدون أن يضعوا في يد الدولة عصا موسى وهذا أمر غير ممكن لاننا لا نتحدث عن ادارة مهنية أو قضائية أواقتصادية أو اجتماعية معينة لكننا نسعى الى تطوير شامل للمجتمع كله وهنا لابد من مراعاة مدى تقبل المجتمع وتأهيله لذلك . لا نريد أن نخسر أي طرف في مشوار بنائنا الاجتماعي الذي نباشر تنفيذه ويجب أن يشعر كل مواطن بأنه داخل جندية هذا المشوار وهي رؤية بعيدة النظر جمع بها سمو ولي العهد الناس حول رعاية مصالحهم بما يستطيع المجتمع أن يتقبله .

وأشار سموه الى قلقتين فيما اتخذ من خطوات وصفهما بالمهمتين وقال : ان أولاهما أن تشكيل لجنة التوبة لتصويب محتوى المناهج انما يأتي لتوفير التأهيل العلمي الذي تطور عند غيرنا دونما أي مساس بالمواد الدينية التي ستحظى بالرعاية بكامل تخصصاتها لاننا أمة مؤهلة لان تكون لها مكانة علمية وصناعية مرموقة سوف توسع كثيرا من فرص الاستثمار للمواطن فملايد من مستوى تعليمي علمي مواكب لهذه الطموحات والقفلة الثانية التأكيد على أن الدولة لن تكون مستودعا هائلا تتعمل فيه الوظيفة دون حاجة لها فقط للتقليل من عدد البطالة فهذا أمر يؤدي الى الترهل الإداري وبيروقراطية الاداء الوظيفي.

وأضاف سموه ان الدولة ستوفر فرص العمل لكنها ستجعل من تعدد القروض الاستثمارية محليا ودوليا ، وحده الاخيرة مشروطة بالتدريب والتوظيف السعودي مجالات رحبة تمنح الكثير من قدرات العمل بحيث تقضي على البطالة بأساليب عملية وعلمية وبحيث تجد المشاركة الفعلية لكل فئات المجتمع داخل مختلف ورش العمل المتعددة الاختصاصات ومتعددة الانتاج. كما استعرض سمو الامير سلطان بن عبدالعزيز التنظيمات الجديدة التي ستبنها الدولة لتطوير العمل في المجال الاقتصادي والاستثماري ومنها هيئة السوق المالية لتطوير التعامل في سوق المال السعودي بالاسهم والسندات ومنح الرخص للمؤسسات الجديدة غير المصرفية العاملة في صناعة الاوراق المالية مثل شركات الاستشارات المالية وادارة المحافظ الاستثمارية والبنوك الاستثمارية ومؤسسات الوساطة المالية. وأشار سموه الى أن الموافقة على العديد من الانظمة التي من شأنها تعزيز البيئة الاستثمارية ومن أهمها نظام السوق المالية ونظام ضريبة الاستثمار في النفاز التعاوني ونظام تبادل المنافع بين نظامي التقاعد والتأمينات ونظام نزع الملكية العقارية للمنفعة العامة ونظام الضريبة على المستثمرين الاجانب وعقد الاستراتيجية الصناعية للمملكة حتى عام ٢٠٢٠ التي تضع المملكة في مسار واضح لتحقيق تنمية صناعية مستديمة تهدف الى متضاعفة مساهمة القطاع الصناعي في اجمالي الناتج المحلي.

وقال سموه : اننا لا نستعرض أوضاعا تنظيمية قديمة ولكننا نباشر تأسيسا جديدا للنهوض الحضاري صناعيا واقتصاديا عبر تجديد نوع الاجهزة ودعمها بالكفاءات وتوسيع مجال اختصاصها وفق ما أصبحت المرحلة تتطلبه من توسع في الاستيعاب الصناعي والاقتصادي.

ولفت سموه الى الجهود التي تبذلها المملكة للانضمام الى منظمة التجارة الدولية من خلال توقيع اتفاقات مع معظم الشركاء بما في ذلك الاتحاد الاوروبي كما تركزت الجهود على اختتام التفاهم مع أمريكا اخر الشركاء التجاريين الرئيسين بما يمهد الحصول على العضوية قريبا. وعما اذا كانت هناك قطاعات أخرى سيطالها التطوير الإداري والتقني أجاب سمو الامير سلطان بن عبدالعزيز قائلا : نعم يأتي في المقدمة التنظيم الإداري للقضاء فيها الموفق الحيوي المهم والمتعامل دائما مع اهتمامات الناس وقضاياهم يحتاج الى الترميم الوظيفي بما يوفر الكفاية القادرة على ادارة المحاكم وتيسير أمور الناس بسهولة وتمكينه من أداء عمله مستفيدا من تقنيات الاداء الحديثة، وجميعنا نعلم مدى ارتباط القضاء بحياة الناس ،همومهم ، قضاياهم فيجب أن تتوافر له بشريا قدرة الاداء الناجح.

واضاف سموه: هناك ايضا القطاع العسكري والكل يعلم مدى حيوية الدولة الوحيدة في العالم التي تطبق نهج السلوك الاسلامي المعتدل وليس فيها أي اشهار سلوكيات تتنافى مع الاسلام.

وقال سمو الامير سلطان بن عبدالعزيز الكل رفض ذلك لان الكل ليس في حاجة لمن يعلمه كيف يكون مسلما في بلد يرعى المؤسسات الاسلامية ويساند مجتمعات العالم الاسلامي في غيرها. والعالم قد لاحظ كيف أمكن محاصرة مباشرة برامج الدفع التادم الى الامام، وقال سموه: اننا امام هذا التصور الذي لا بد أن يدفع الى التساؤل أجد أننا بحاجة الى تنشيط الاعلام وايجاد اعلام لا يتمثل فقط في عبارات مقروءة أو مرئية ولكنه وعبر قدرات مؤهلة وامكانيات كافية يستطيع التوغل في ساحات الحوار ولكي يوصل الصورة الصحيحة عن مجتمع يتجدد ويتعامل بأخلاقيات فاضلة.

وعن مظاهر العنف التي تجتاح مناطق عديدة من العالم بينها المملكة قال سمو النائب الثاني ان مظاهر العنف ليست بجديدة على خارطة العالم.

وما عاشته المملكة العربية السعودية من حالات عنف توقع الاخرون أنها ستكون مزعجة ومستمرة أو أن تؤدي الى بعض الانفصام الاجتماعي، ذلك لم يحدث. وأرجع سموه ذلك الى أسباب وجيهة أهمها أن عناصر العنف لم تلمس في أنها تمارس ارهابيا في الدولة الوحيدة في العالم التي تطبق فيها أي اشهار سلوكيات تتنافى مع الاسلام.

وقال سموه : اننا لا نسعرض أوضاعا تنظيمية قديمة ولكننا نباشر تأسيسا جديدا للنهوض الحضاري صناعيا واقتصاديا عبر تجديد نوع الاجهزة ودعمها بالكفاءات وتوسيع مجال اختصاصها وفق ما أصبحت المرحلة تتطلبه من توسع في الاستيعاب الصناعي والاقتصادي.

ولفت سموه الى الجهود التي تبذلها المملكة للانضمام الى منظمة التجارة الدولية من خلال توقيع اتفاقات مع معظم الشركاء بما في ذلك الاتحاد الاوروبي كما تركزت الجهود على اختتام التفاهم مع أمريكا اخر الشركاء التجاريين الرئيسين بما يمهد الحصول على العضوية قريبا. وعما اذا كانت هناك قطاعات أخرى سيطالها التطوير الإداري والتقني أجاب سمو الامير سلطان بن عبدالعزيز قائلا : نعم يأتي في المقدمة التنظيم الإداري للقضاء فيها الموفق الحيوي المهم والمتعامل دائما مع اهتمامات الناس وقضاياهم يحتاج الى الترميم الوظيفي بما يوفر الكفاية القادرة على ادارة المحاكم وتيسير أمور الناس بسهولة وتمكينه من أداء عمله مستفيدا من تقنيات الاداء الحديثة، وجميعنا نعلم مدى ارتباط القضاء بحياة الناس ،همومهم ، قضاياهم فيجب أن تتوافر له بشريا قدرة الاداء الناجح.

واضاف سموه: هناك ايضا القطاع العسكري والكل يعلم مدى حيوية الدولة الوحيدة في العالم التي تطبق نهج السلوك الاسلامي المعتدل وليس فيها أي اشهار سلوكيات تتنافى مع الاسلام.

وقال سمو الامير سلطان بن عبدالعزيز الكل رفض ذلك لان الكل ليس في حاجة لمن يعلمه كيف يكون مسلما في بلد يرعى المؤسسات الاسلامية ويساند مجتمعات العالم الاسلامي في غيرها. والعالم قد لاحظ كيف أمكن محاصرة عناصر العنف والقضاء على معظم مخابئها. وأكد سموه أن المملكة لا تحارب الفكارا اسلامية أو سلوكيات اسلامية وانما حددت توجيه الاتهام وتنشيط المتابعة ضد من مارسوا الارهاب وهو أمر كسب اعجاب العالم ليس فقط في نجاح المطاردة ولكن أيضا في قيادة وحدة اجتماعية هي في الواقع من نسيج واحد ومن ممارس العنف والارهاب هو غريب عليها. واضاف سموه: ان المواطن السعودي هو أكثر المواطنين في عالمنا العربي بل وفي العالم الثالث بصفة عامة مراقبة لتحولات الاوضاع التاريخية فيما حوله وما هو بعيد عنه من دول العالم النامي على مدى نصف قرن مضتى. فالمواطن كيفما تعددت مطالبه ومن حقه ذلك يعي جيدا كيف هو تعدد مكتسباته وثوابت أساسيات تنمية أرضه ويعرف أنه يملك أوضاعا اجتماعية واقتصادية وصناعية وحضورا اداريا وثقافيا مرموقا أفضل من الاخرين لكنه يريد الصعود الى ما هو أفضل أيضا وهو يعي أن كل ذلك مرهون بمتانة وحدته الوطنية.. هذه الوحدة التي جعلته يلتف بشكل جماعي خلف أجهزة الامن يساندها ويقدر أدوارها فأجدادهم هم من صنعوا أول وحدة عربية مستقلة مع الملك عبدالعزيز وابناؤهم هم الذين جذروا أساسيات التنمية المادية والبشرية.

إعلان من وزارة التجارة

■ يعلن محمد حمود ناجي الحاشدي جنسيته : سعودي رقم السجل المدني: ١٠٠٨٨٤١٩٤٠ محل الاقامة جدة .

١- الاسم التجاري : موسسه تقني لصاحبها محمد حمود ناجي الحاشدي .

٢- نوع التجارة التي يزاولها التاجر تحت الاسم التجاري :استيراد وبيع جميع انواع الاثاث .

٣- عنوان المحل الذي يزاول التاجر به تجارته تحت هذا الاسم : جدة .

فعلى من له اعتراض على تسجيل الاسم التجاري المشار إليه تقديم اعتراض خطي إلى مكتب السجل التجاري بجدة خلال شهر من تاريخ الإعلان .

KingbioSynch/kingbio/Files/KingAbdullahBinAbdulAziz/download/Documents/2013/3/2013331_329961_2.png/67.213.74.121 1/1